FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL
صندوق التجهيز الجماعي

بلاغ صحفي لصندوق التجهيز الجماعي
برسم الربع الرابع من سنة 2023

يحرص صندوق التجهيز الجماعي على وضع الاستدامة في صميم تدخلاته كرافعة للفعالية وللنمو المستدام، ويلتزم بتعزيز المشاريع المستدامة والمفيدة للسكان المستهدفين، في نفس الوقت، لا سيما من خلال إدماج تدبير المخاطر البيئية والاجتماعية في مسلسل تقييم المشاريع المقدمة للتمويل من طرفه.

وبذلك، واصل البنك خلال سنة 2023، تدعيم التزامه تجاه الجماعات الترابية من خلال تزويدها بالتمويل والدعم اللازمين لإنجاز مشاريع استثمارية تتلاءم مع احتياجاتها الأولوية، ولا سيما تلك التي تهدف إلى تعزيز الجاذبية الترابية، والحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، إلى جانب تقوية قدرات المجالات الترابية على مواجهة آثار تغير المناخ.

عرفت المؤشرات العملياتية والمالية الرئيسية التي سجلها البنك في متم سنة 2023 تطورا إيجابيا مقارنة مع السنة الماضية وتشهد على صموده وصلابة أسسه، في سياق يتسم بتشديد شروط إعادة التمويل على الصعيدين الوطني والدولي.

مؤشرات النشاط

سحوبات القروض

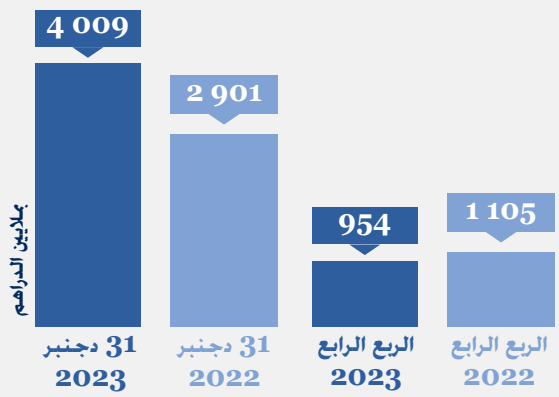

الحقوق على الزبناء

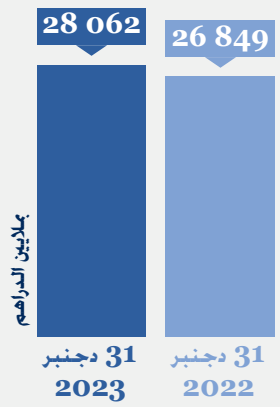

على المستوى العملياتي، بلغت التزامات القروض وسحوبات القروض برسم سنة 2023، على التوالي، أكثر من 4,3 مليار درهم وأكثر من 4 مليار درهم بارتفاع ملحوظ مقارنة مع سنة 2022 يتجاوز 60% بالنسبة لالتزامات القروض، وأكثر من 38% بالنسبة لسحوبات القروض.

ويكتسي هذا المستوى من نشاط القروض طابعا استثنائيا نظرا للتمويل المشترك من طرف الصندوق لمشروع استراتيجي ذو أهمية وطنية يهدف إلى مكافحة الإجهاد المائي والتخفيف من الآثار المرتبطة بتغير المناخ.

التصنيف البيئي والاجتماعي

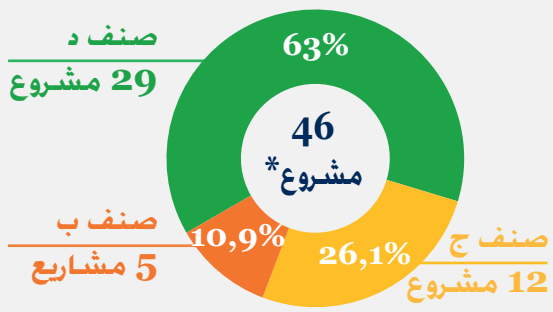

(*): المشاريع الممنوحة إلى غاية 31 دجنبر 2023

همت المشاريع الـ 46 التي مولها البنك خلال سنة 2023 تنفيذ استثمارات اجتماعية واقتصادية مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية، وتساهم، بالتالي، في التنمية الترابية المستدامة والقادرة على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ. كما تظهر نتائج التصنيف البيئي والاجتماعي لهذه المشاريع هيمنة المشاريع المصنفة ضمن "الفئتين د و ج" أي أكثر من 89%، والتي تخص المشاريع ذات المخاطر الدنيا والتي يمكن التحكم فيها بسهولة.

المؤشرات المالية

الناتج الصافي البنكي

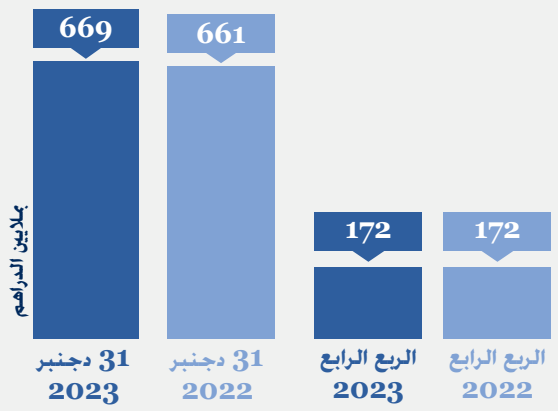

المديونية المالية

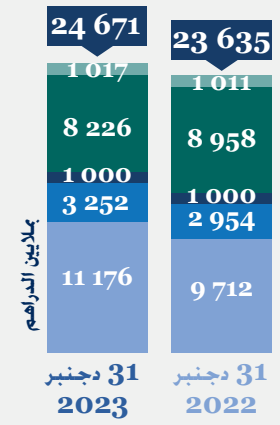

من جهتها، تظهر المؤشرات المالية تطورا إيجابيا في متم 2023، حيث بلغ الناتج الصافي البنكي 669 مليون درهم، بارتفاع طفيف مقارنة مع السنة الماضية، ويرجع ذلك، بشكل خاص، إلى جودة محفظة القروض حتى الآن، إلى جانب ارتفاع الحقوق على الزبناء.

برسم سنة 2023، سيكون الناتج الصافي منخفضا مقارنة مع سنة 2022، مع الأخذ بعين الاعتبار لمساهمة البنك في الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية. ودون احتساب هذه المساهمة، سيكون الناتج الصافي في نفس المستوى الذي تم تسجيله في السنة السابقة.

المعطيات الواردة في هذا البلاغ الصحفي لم تخضع بعد لعمليات التدقيق.

www.fec.ma

لأي تواصل بخصوص الإعلانات المالية

السيدة سناء بلافريج، مسؤولة عن التواصل المالي: 05 37 56 90 32